توحيد التعليم..
خطوة إبداعية أمامها تحديات إجرائية

شكل قرار توحيد النظام التعليمي على مستوى الدولة بين وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم، الذي جاء بتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، خطوة منتظرة ومتوقعة تلبي متطلبات التنمية الشاملة وتحقق الأهداف الوطنية العليا، ضمن خطط عملهما للارتقاء بالتعليم والنهوض به بما يلبي متطلبات الأجندة الوطنية وتحقيق رؤية الإمارات2021 بالتركيز على تطوير نظام تعليمي رفيع المستوى.

إلا أن هذه الخطوة تقف أمامها بعض التحديات التي تستلزم سرعة التعامل معها وتقليل آثارها قدر الإمكان، والتي كان أبرزها، كما رصد ذلك أخصائيون تربويون، استغراق آليات التوحيد أكثر من عام، بحيث تتم مواءمة المناهج وأساليب التعليم والتعلم وطرق القياس والتقويم وتدريب المعلمين بالإضافة إلى عدم إشراك قطاع التعليم الخاص، في ضوء أن بعض الإمارات بلغت نسبة التحاق التلاميذ المواطنين بالمدارس الخاصة فيها أكثر من 55٪.

وزارة التربية والتعليم أكدت رصدها لهذه التحديات ووضعها ضمن خطة متكاملة تشرف على تجاوز المرحلة الانتقالية بسلاسة ونجاح، في حين يبقى المستقبل يحمل الكثير من الثمرات، كما يرى أبناء الميدان، والتي سيستفيد منها الطالب بالدرجة الأولى على مستوى الدولة نظراً لتراكم خبرات الجهتين التعليميتين الكبيرتين، والعمل المشترك لإحداث طفرة نوعية في قطاع التعليم الذي توليه القيادة جل دعمها واهتمامها.

■ تحقيق: رحاب حلاوة، نورا الأمير، وائل نعيم، عصام الدين عوض، جميلة إسماعيل، أحمد سعيد

مدة المرحلة الانتقالية وإشراك «الخاص» أبرز تحدّ

«التربية» و«أبوظبي للتعليم» يتعهدان بتذليل العقبات

- اللجنة الانتقالية: سنعمل خلال عام للخروج بعملية التوحيد بشكل ميسر دون معوقات
- التوحيد يهدف لجعل التعليم العام رافداً للتعليم العالي ويؤهل أبناءنا لأرقى الجامعات
- الحرص على إيجاد نظام للتعليم المستمر مبني على الكفاءة والتدريب
- توحيد برامج إعداد المعلمين ليعمل الخريج بكفاءة في أي إمارة مباشرة
- «المدرسة الإماراتية» تحول جذري في مقومات وشكل التعليم في الدولة
- توحيد الجهود لنقل تعليم الكبار إلى نظام يعزز المجالات التقنية والمهنية

يدخل التعليم في دولة الإمارات مرحلة جديدة قائمة على الابتكار والإبداع والارتقاء بمستوى مهارات الطالب، عبر تعميم «المدرسة الإماراتية» في إطار توجيهات القيادة الرشيدة بتوحيد منظومة النظام التعليمي على مستوى الدولة والتي ستعمل بجد لتحقيق رؤية الدولة نحو نظام تعليمي من الطراز الرفيع على مستوى الدولة، وتشمل المدرسة الإماراتية مسارات جديدة تعليمية فاعلة، والتي تهدف إلى إيجاد جيل نابغ متعلم ومهيأ فكرياً وقادر على النقد الإبداعي، ويمتلك مهارات التفكير العليا والتحليلية، بعيداً عن النمطية والتلقين، مع أن عملية تطوير التعليم مستمرة، وتستند إلى تجارب عالمية بما يتوافق مع الطابع الإماراتي الأصيل، وبما يحفظ ويصون نهجنا الحضاري والثقافي ويغرس في الطالب القيم الفاضلة والمواطنة الإيجابية.

إلا أن أكاديميين يرون أن أبرز التحديات التي ستواجه التوحيد هي استغراقه أكثر من عام، حيث ستتم مواءمة المناهج وأساليب التعليم والتعلم وطرق القياس والتقويم وتدريب المعلمين للتعامل مع هذه المستجدات من أجل تحقيق الأجندة الوطنية للتعليم في الدولة، أما التحدي الآخر فهو عدم إشراك التعليم الخاص، وخاصة أنه في بعض الإمارات بلغت نسبة التحاق التلاميذ المواطنين بالمدارس الخاصة أكثر من 55٪، فلا ينبغي أن تترك المدارس الخاصة تغرد خارج السرب. بينما أكدت وزارة التربية والتعليم وجود خطة متكاملة للإشراف على المرحلة الانتقالية ووضع الحلول اللازمة لتجاوز التحديات.

وكشف المهندس عبدالرحمن الحمادي وكيل وزارة التربية والتعليم للرقابة والخدمات المساندة، ورئيس اللجنة العليا للمرحلة الانتقالية، لـ«البيان»، عن وجود خطة متكاملة تعمل عليها الوزارة مع مجلس أبوظبي للتعليم من خلال لجنة المرحلة الانتقالية للإشراف على المشروع.

وأوضح أن اللجنة الانتقالية ستشرف على المشروع لمدة عام كامل وذلك لوضع الحلول اللازمة لأي تحد يمكن أن يظهر خلال تلك المرحلة، لافتاً إلى أن عملية توحيد النظام التعليمي شملت دراسة مستفيضة للخروج بها بشكل ميسر من دون أي معوقات، وخاصة أن التعليم يعد الركيزة الأولى لبناء الأجيال الصاعدة، معتبراً أن القطاع التعليمي يقف على أعتاب مرحلة مهمة وحيوية يتطلع إليها الجميع بشغف ومتابعة وحرص كبير على استمراريتها، وهو ما يتطلب تكاتف جميع شرائح المجتمع ومكوناته من مؤسسات وخبراء ومتخصصين.

وقال: جرى توفير كل المقومات والدعم والإمكانات من القيادة الرشيدة في سبيل إنجاح هذه الرؤى والخطط، لإحداث طفرة نوعية في قطاع التعليم الذي توليه القيادة جل دعمها واهتمامها.

خطة عصرية

وأشار الحمادي إلى أن وزارة التربية حرصت عندما وضعت خطتها التعليمية على أن تكون عصرية وتحاكي الأنظمة التعليمية المتطورة في مختلف أوجهها ومرتكزاتها، لكي تلبي الحاجة المتنامية للدولة في تعليم عصري مبتكر يؤسس لمرحلة مشرقة قوامها مفردات الابتكار والإنجاز والتنمية، وتعميم تجربة «المدرسة الإماراتية».

وشددت على أن المخرجات المتوقعة من الطفرة التي سيشهدها قطاع التعليم بشكل عام من خلال توحيد الأنظمة التعليمية، سوف توظف في خدمة توجهات الدولة نحو الاستثمار في قطاعات بعينها، مثل الطاقة المستدامة، وأبحاث الفضاء، وغيرهما من المجالات الأخرى المطروحة.

خطوة هامة

وقال الحمادي إن «المدرسة الإماراتية» تعتبر خطوة هامة تجاه التحول الجذري في مقومات وشكل التعليم في الدولة خلال الفترة المقبل، كونها تتكئ على مواصفات قياسية عالمية المستوى، ومناهج علمية حديثة ومطورة تهدف لإكساب الطلبة مهارات التفكير العليا، إضافة إلى تعزيز كفاءة وفعالية عمليات التعليم والتعلم والتقييم، وتطوير قدرة الخريجين على المنافسة في سوق العمل في القطاعين العام والخاص ومواكبة تغيرات سوق العمل العالمي.

وتركز «المدرسة الإماراتية» على إيجاد تعليم ابتكاري لمجتمع ريادي عالمي، وضمان جودة مخرجات وزارة التربية والتعليم، وتقديم خدمات متميزة للمتعاملين، والارتقاء بكفايات الخريج الإماراتي، وتمكينه من المهارات التي تؤهله للعيش بكفاءة في الحياة، وجعله مواطناً متوافقاً مع نفسه ومجتمعه الذي يعيش فيه، علاوة على تمكين المتعلم من اجتياز السنة التأسيسية بالجامعات، ومساعدة المتعلم على اختيار التخصص العلمي في الجامعة بما يتوافق مع رؤية الدولة الاستراتيجية في التنمية البشرية المستدامة.

تعليم مستمر

وشهد تعليم الكبار والمنازل تغيراً تاماً من إطلاق «المدرسة الإماراتية» حيث تغير المسمى الخاص به إلى التعليم المستمر وشهد نقلة نوعية حيث تم تطوير نظام تعليم الكبار من النظام الحالي إلى نظام يشمل عدة مسارات في مجالات التعليم التقني والمهني وبرنامج التعليم المستمر المطور الذي سيفتح الباب للمتقدمين للحصول على عدة فرص للتعليم واكتساب المهارات المهنية والفنية اللازمة واجتياز متطلبات التخرج بالإضافة للحصول على وظيفة مناسبة تمكنهم من الإسهام في دفع عجلة التقدم والتنمية بالدولة.

ويسعى البرنامج لإيجاد نظام للتعليم المستمر مبني على الكفاءة ويتضمن البرامج التعليمية والتدريبية المناسبة التي تغطي احتياجات الطلاب للمهن المختلفة في المجتمع، بالإضافة إلى توفير نمط من التعليم المستمر الذي يساعد على تقديم برامج تعليمية وتدريبية تؤدي إلى تأهيل مهني مناسب يحقق الحصول على الشهادة المهنية الثانوية وكذلك الحصول على وظيفة، إضافة إلى تعزيز سوق العمل بالكوادر الوطنية المؤهلة وتحقيق التنافسية وتقديم خدمات الإرشاد المهني الوظيفي.

فريق مشترك

ومن جانبه قال يوسف الشرياني مستشار مدير عام مجلس أبوظبي للتعليم نائب رئيس اللجنة الانتقالية، إن فريق العمل المشترك القائم على توحيد منظومة النظام التعليمي على مستوى الدولة سيعمل بجد لتحقيق رؤية القيادة الرشيدة نحو نظام تعليمي من الطراز الرفيع على مستوى الدولة.

وأوضح أن آليات التوحيد ستمضي بخطى حثيثة لاستكمال ما بدأته وزارة التربية والتعليم لعملية التطوير والتغيير الجذرية الشاملة في أطر ومسارات التعليم وفق فلسفة تربوية حديثة، والتي بدأتها بإطلاق المدرسة الإماراتية التي انبثقت عن أفضل النظم العالمية وتجارب رائدة وناجحة ضمن نسق وإطار وطني تشاركي مع مختلف المؤسسات التعليمية والحكومية والخاصة الرائدة بالدولة بما يتماشى مع الرؤى الوطنية للقيادة الرشيدة.

وأضاف إن تلك المرحلة المهمة، تستهدف تطوير التعليم، إلى أن يكون التعليم العام رافداً مميزاً للتعليم العالي وجامعاته، ومساهماً رئيساً في تأهيل أبناء الإمارات للالتحاق بالجامعات العريقة سواء داخل الدولة أو خارجها، مؤكداً أننا بحاجة إلى تأهيل مخرجات التعليم لاستثمارها والاستفادة منها وإعداد طلبة مؤهلين وفقاً لأفضل المعايير العالمية.

خطط مشتركة

بدورها تحدثت عائشة بو سمنوه عضو المجلس الوطني الاتحادي، وهي «تربوية» خدمت الميدان لسنوات: بعد صدور القرار السامي من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، ستكون الخطط والبرامج مشتركة وسوف يتم وضع أهداف واستراتيجيات لكل مرحلة تعليمية ما يعني تخريج طالب متمكن مسلح بالمهارات اللازمة للانتقال لمرحلة التعليم الجامعية، وحسب التحليل ستكون الفرص كبيرة لجعل مخرجات التعليم العام هي مدخلات التعليم العالي.

وقالت القرار يعني وضع السياسات والأنظمة والخطط الموجهة لتطوير التعليم، وتمكين الجهات المسؤولة عن التعليم في الدولة لتصبح مؤسسات متعلمة وقائدة للتطوير، متوقعة أن يكون لهذا القرار الحكيم دور أساسي ومهم في زيادة التناغم والتكامل بين كل قطاعات التعليم على مستوى الدولة.

مهارات

تعمل الوزارة من خلال المدرسة الإماراتية على تمكين المتعلم من عدد من المهارات المطلوبة في سوق العمل، مثل مهارات إدارة الذات، ومهارات التخطيط، وإدارة الأعمال، وتمكين الطالب كذلك من تحقيق الثنائية اللغوية بنفس المستوى من الكفاءة والاقتدار، والمهارات والمعارف والتطبيقات في العلوم والرياضيات والتكنولوجيا، وتمكينه من مهارات التصميم والإبداع والابتكار عبر توظيف التكنولوجيا، فضلا عن إكسابه مهارات البرمجة والنمذجة، وتحقيق الترابط بين المهارات الفنية والعلمية والتكنولوجية بما يحقق معايير «STEAM»

3 انعكاسات إيجابية لقرار التوحيد

سامر عبدالهادي

قال الدكتور سامر عبد الهادي أستاذ علم النفس التربوي بجامعة الفلاح عن الانعكاسات الإيجابية، التي يحملها قرار توحيد نظام التعليم على مستوى الدولة، والذي صنفه ضمن ثلاث فئات؛ الفئة الأولى الانعكاسات الإيجابية على الطالب، والانعكاسات على ولي الأمر، والانعكاسات على النظام التعليمي. وأضاف بالنسبة إلى الانعكاسات الإيجابية على الطالب يظهر أن هذا القرار وبعد تطبيقه سيساعد الطالب على الشعور بوجود نظام واضح موحد في المؤسسات التعليمية، وينمي الوعي الواضح بالأنظمة والإجراءات والمناهج المطبقة، كما أن الطلبة في جميع مدارس الدولة يتعرضون لخبرات تعليمية مشابهة في كل المؤسسات التعليمية في الدولة، إضافة إلى تحقيق مخرجات تعلم متفق عليها في المؤسسات التعليمية. أما بالنسبة إلى انعكاسات هذا القرار على ولي الأمر فقد تظهر من خلال وضوح السياسات والمسارات التعليمية، والعدل والمساواة في تعرض الأبناء لخبرات تعلمية متقاربة، والشعور بالأمن بأن الطالب يحصل على خبرات متقاربة بصرف النظر عن المؤسسة التعليمية التي التحق بها.

التعليم ثنائي اللغة يعزز الانفتاح والتسامح

سيكون التعليم، خلال الفترة المقبلة بمراحله كافة، وبشكل تدريجي، تعليماً ثنائي اللغة، يركز على الهوية الوطنية، ويبني شخصية إماراتية منفتحة ومتسامحة، ومواكبة للتطور العلمي والتقني. وسيتم التركيز على بناء مهارات التفكير النقدي، وتطوير مهارات العمل الجماعي، والابتكار، وحل المشكلات باستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات. وتضمنت التغييرات، تطويراً متكاملاً لمناهج رياض الأطفال، وسياسة تقييم جديدة لرياض الأطفال، تراعي مشاركة أولياء الأمور، إضافة إلى برنامج متكامل للقراءة المتدرجة في مختلف المراحل الدراسية، لتعزيز مهارات القراءة الحرة والتخصصية لدى الطلاب.

وشملت التغييرات التي طرأت على النظام التعليمي، مناهج جديدة للطلاب في التكنولوجيا والتصميم الابتكاري والعلوم الصحية والإرشاد الوظيفي ومهارات الحياة وإدارة الأعمال.

ويشمل التغيير أيضاً مسارات للتعليم العام والمتقدم بدلاً من مسارات الأدبي والعلمي، إضافة إلى مسار خاص للنوابغ من الطلبة، تحت مسمى مسار العلوم المتقدمة (النخبة)، علاوة على منظومة جديدة للتقييم المدرسي للطالب بالنسبة للامتحانات الفصلية، وأعمال السنة، وامتحانات نهاية العام.

وتشمل خطة تطوير التعليم إدماج مواد التاريخ والجغرافيا والاقتصاد وعلم الاجتماع في مادة واحدة، تحت اسم «الدراسات الاجتماعية والتربية الوطنية»، وتطوير منهج الرياضيات في المراحل كافة، ليكون متوافقاً مع الاختبارات الدولية المعتمدة، عبر شراكة عالمية مع مؤسسات دولية، ومواءمة محلية مع المناهج الوطنية.

يات توحيد التعليم

■ عبدالرحمن الحمادي

■ عائشة بوسمنوه

■ يوسف الشرياني

■ عائشة سيف

■ خليفة السويدي

■ جمال المهيري

وليس العام فقط كون التعليم مرتبطاً ببعضه «العام والعالي» بما يحقق لنا في نهاية الأمر مخرجات مختلفة أكثر تطوراً نوعاً وكماً.

وذكرت أن المسؤولين عن قطاع التربية والتعليم في الدولة على درجة من الشفافية ويدركون طبيعة التحديات التي تواجه التعليم وحجمها لذلك يعملون بصورة مهنية على تجاوزها، سواء تلك التي تتعلق بالمعلم أو المناهج والمدارس وأساليب التعليم وقالت لقد نظرنا إلى قرار توحيد الأنظمة التعليمية بشكل إيجابي بل عددناه من القرارات الهامة جداً في مسيرة التعليم بالدولة كونه يسعى إلى إحداث النقلة المطلوبة والتي تركز على الطالب باعتباره مرتكز جميع الخطط والبرامج والمشاريع التطويرية.

من جهته قال الدكتور جمال المهيري الأمين العام لجائزة حمدان بن راشد آل مكتوم، إن التعليم الخاص يمثل أحد التحديات في عملية توحيد الأنظمة التعليمية، خاصة وأن لكل إمارة سياسة خاصة بها في التعليم الخاص، فمن المفترض أن توحد تلك السياسات لخلق نوعية تعليم موحدة ودرجة جودة واحدة، ليكونوا تحت مظلة وزارة التربية والتعليم.

وأضاف: توفر وزارة التربية كافة الإمكانات التي ستساعد على توحيد الأنظمة التعليمية لمواكبة التطور، معتبراً قرار توحيد الأنظمة التعليمية من أفضل القرارات التي ستصب في مصلحة الطلبة، كما أنه يمنح دافعا قويا لتحقيق المزيد من الإنجازات ويجعل العاملين في الميدان أكثر قدرة على تحقيق رؤى القيادة لتطوير التعليم، خاصة وأن الدولة تسير بخطى حثيثة لتجويد المخرجات مستفيدة من الدعم السخي الذي يحظى به التعليم من لدن القيادة الرشيدة، موضحا أن المخرجات التعليمية ستكون متوافقة مع خطط التنمية.

رافد طبيعي

وقال الدكتور خليفة السويدي عضو هيئة التدريس بكلية التربية جامعة الإمارات، إن فكرة وجود المجالس بدأت كرافد طبيعي للدور الذي تقوم به وزارة التربية والتعليم وفتحت هذه المجالس ميداناً للإبداع والابتكار في مجال إدارة التعليم وتطوير المناهج وأساليب التقويم، ويمثل توجيه صاحب السمو رئيس الدولة الذي أعلن عنه، تتويجاً للتطور التاريخي لمسيرة التعليم في الدولة ومرحلة لقطف الثمر عبر تنسيق الجهود المختلفة ورصد التجارب الناجحة من أجل تعميمها على مختلف الإمارات ومما لا شك فيه أن لهذا التوجه نتائج إيجابية على التعليم في الدولة لعل منها: نظام المدرسة الإماراتية سيحقق الأهداف الوطنية للدولة تعميم التجارب الناجحة على مستوى الدولة بعد أن أثبتت تميزها على مستوى الإمارة.

ومن واقع خبراته قال السويدي إن أهم تحد سيواجه الميدان التعليمي في المرحلة الانتقالية استغراقها أكثر من سنة، حيث ستتم مواءمة المناهج وأساليب التعليم والتعلم وطرق القياس والتقويم أهم من ذلك كله تدريب المعلمين للتعامل مع هذه المستجدات من أجل تحقيق الأجندة الوطنية للتعليم في الدولة.

أما التحدي الآخر فهو إشراك التعليم الخاص في تحقيق هذه الأجندة ففي بعض الإمارات بلغت نسبة التحاق التلاميذ المواطنين بالمدارس الخاصة أكثر من 55٪، فلا ينبغي أن تترك المدارس الخاصة تغرد خارج السرب.

وقالت عائشة سيف، العاملة في قطاع التعليم لأكثر من ثلاثين عاماً: إن قرار رئيس الدولة بشأن توحيد الأنظمة التعليمية على مستوى الدولة سيؤدي إلى الاستفادة من الخبرات وبالتالي تحسين المخرجات التعليمية، مشيرة إلى أننا ننظر بكل الأمل ونتطلع إلى إحداث نقلة تعليمية توازي طموحات القيادة الرشيدة وطموحات الوطن والمواطن من خلال جملة من الخطط والبرامج الطموحة الكبيرة والكفيلة بإحداث الفرق.

7

شملت المدرسة الإماراتية استحداث 7 مواد دراسية وهي: إدارة الأعمال والعلوم الصحية وعلوم الكمبيوتر والتصميم الإبداعي والابتكار، والتصميم والتكنولوجيا، والتربية الأخلاقية، ومهارات الحياة، وتم عمل موائمة ثلاث مواد اللغة الإنجليزية والرياضية والعلوم، وتطوير وتأليف التربية الإسلامية واللغة العربية والدراسات الاجتماعية والتربية البدنية والصحية والفنون البصرية والموسيقية.

اختبار

جاء اختبار الإمارات القياسي EmSAT استجابة لعملية التطوير الشاملة للتعليم في الدولة، والذي يهدف إلى توفير معلومات دقيقة وحاسمة لصناع القرار والقيادات التعليمية عن كامل المنظومة التعليمية في الدولة لاتخاذ القرارات الضرورية لتحسين النظام، فضلاً عن أن تقنيات القياس التربوي الحديثة بما في ذلك الحاسب الآلي الذي يعمل بطريقة المواءمة والمحاكاة، ستمكن من تقديم بيانات ومعلومات مهمة في هذا المجال.

4

يتضمن النظام الجديد أربعة مسارات تشمل «الأكاديمي والمهني ومحو الأمية والمنازل» وجاء مسار محو الأمية للمواطنين والمواطنات وأبناء المواطنات، ويشمل مرحلتين، الأولى تأسيسية، يجتازها الدارس في سنتين دراسيتين (من الصف الأول إلى الرابع)، والثانية تكميلية يجتازها الدارس في سنتين، وتشمل الصفوف من الخامس حتى السابع، فيما مسار الدراسة المنزلية للمواطنين والمقيمين من الجنسين، فيبدأ من الصف السابع إلى الثاني عشر، والمسار الأكاديمي للمواطنات وبنات المواطنات، ويبدأ من الصف الثامن إلى الثاني عشر، ويكون المسار المهني للمواطنين والمواطنات وأبناء المواطنات من الجنسين، وتبدأ الدراسة به من الصف السابع إلى الصف الثاني عشر.

مراكز

حددت الوزارة 7 مراكز لدراسة طلبة التعليم المستمر المتكامل، على مستوى دبي والمناطق الشمالية، بعد دمج المراكز القديمة، ليصبح في كل إمارة مركز واحد، فيما عدا دبي بها مركزان، كما أن مقار هذه المراكز سيكون في مباني معاهد التكنولوجيا التطبيقية، وتشمل معهد التكنولوجيا التطبيقية في دبي، ومركز راشد بن سعيد للتعليم المهني في حتا، ومعهد التكنولوجيا التطبيقية في الشارقة، وثانوية عجمان التطبيقية لطلبة عجمان وأم القيوين، ومعهد التكنولوجيا التطبيقية في رأس الخيمية، ومعهد التكنولوجيا التطبيقية لطلبة الفجيرة والمنطقة الشرقية.

إلى ذلك تتضمن خطة التطوير التي أعدتها الوزارة منهجاً للإرشاد، يهدف إلى تطوير الفكر التربوي في مجال الإرشاد المهني والتعليمي والإلكتروني للطلاب، والربط بين عالم المدرسة وعالم الأعمال، ومساعدة الطلاب على اكتشاف قدراتهم ومهاراتهم وإمكاناتهم، وميولهم العلمية والمهنية، وتشمل التغييرات أيضاً تطويراً لمناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية، وإضافة منهج متكامل لإدارة الأعمال وللمهارات الحياتية، لتطوير قدرات الطلبة على مواكبة الاقتصاد الوطني، وفهم أبعاده، والتعاطي معه مستقبلاً.

منهج متكامل بدنياً وصحياً

من بين التغييرات الجديدة، التي ركزت عليها وزارة التربية والتعليم لتطوير منظومة التعليم في المرحلة المقبلة إعداد منهج متكامل للتربية البدنية والتربية الصحية، بهدف رفع الوعي الصحي والنشاط البدني واللياقة الطبية لدى الطلاب، إضافة إلى مقررات الفنون التطبيقية والبصرية، بهدف تطوير النقد والإقناع والبحث والتحليل، والربط بين الفنون والتاريخ لدى الطلاب، ومنهج متكامل أيضاً للفنون الموسيقية مع ربط مادة التربية الموسيقية بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة، في مجال التدوين والتسجيل والتصميم، وتوظيفها في تعزيز التعلم، وإثراء مهارات الطلاب.

كما تتضمن الخطة منهجاً متكاملاً للعلوم الصحية، تم تطويره بالتعاون بين كلية فاطمة للعلوم الصحية وجامعة موناش الأسترالية، ويهدف بشكل أساسي إلى تمكين الطالب من أن يكون المستجيب الأول لحالات الطوارئ الطبية، التي يمكن أن تصادفه في حياته وفي محيطه، كحالات الإسعافات الأولية، وحالات الغرق والإغماء والأزمات القلبية والإصابات في الحوادث وغيرها، ما يقلل الاعتماد على خدمات الطوارئ في أوقات الأزمات.

أنشطة ومناهج مطوّرة

أكدت وزارة التربية والتعليم أن ما تعدّه بالنسبة للأنشطة يوازي بأهميته المناهج المطورة، فالمنظومة الجديدة ستتمتع بمعايير توثيق وقياس للأنشطة لتكون جزءاً مهماً من ملف الطالب إلى جانب ملفه الأكاديمي، وأصبحت الأنشطة والمناهج الوجهين الأساسيين للتعليم وتطوره، وستعمل المنظومة على تعزيز مهارات الطالب المطلوبة للقرن الواحد والعشرين، فالمناهج وحدها لا تساعد على تحقيق ذلك، كما أنها لا تكفي لتعزيز موقع التعليم في حقل التنافسية العالمية أو في الاختبارات الدولية، وخاصة أن الطالب في الأنظمة التعليمية المتقدمة والتي تحتل مراتب متقدمة في مختلف الاختبارات الدولية، تعتمد على الأنشطة في دعم المناهج الدراسية، وهي تلعب دوراً رئيساً في إكساب الطالب المهارات المطلوبة.

وتستهدف خطة تطويرها الشاملة تغييرات كبيرة في المناهج، والمهارات الطلابية، والمواد الدراسية، والمسارات التعليمية للطلاب، وأنظمة التقييم الجديدة للمدارس والطلاب.

منظومة جديدة

تشمل المدرسة الإماراتية بناء منظومة جديدة للأنشطة والفعاليات اللامنهجية في المدارس الحكومية، بما يتناسب مع خطة التعليم وتوجهات القيادة الرشيدة والأجندة الوطنية ابتداء من رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر، وطلبة الجامعات، بالإضافة إلى إعداد أنشطة خاصة موجّهة للأطفال بعمر السنتين قبل دخولهم إلى المدرسة.

وستركز على المفهوم الحديث للأنشطة الذي يواكب المناهج الجديدة والمطبق في مختلف الأنظمة التعليمية المطورة في العالم، وجاءت المنظومة لتغير مفهوم الأنشطة بحيث إنها لا تجب أن تكون مجرد حيز ثانوي في المنظومة التعليمية أو حصص ترفيهية يمكن للطالب أن يمارسها أو أن يستغني عنها.

وتركز «المدرسة الإماراتية» على إيجاد تعليم ابتكاري لمجتمع ريادي عالمي، وضمان جودة مخرجات وزارة التربية والتعليم، وتقديم خدمات متميزة للمتعاملين، والارتقاء بكفايات الخريج الإماراتي، وتمكينه من المهارات التي تؤهله للعيش بكفاءة في الحياة، وجعله مواطنًا متوافقًا مع نفسه ومجتمعه الذي يعيش فيه، علاوة على تمكين المتعلم من اجتياز السنة التأسيسية بالجامعات، ومساعدة المتعلم على اختيار التخصص العلمي في الجامعة بما يتوافق مع رؤية الدولة الاستراتيجية في التنمية البشرية المستدامة.

محرك رئيس للتنمية الشاملة في الدولة

■ نجوى الحوسني

أشارت الدكتورة نجوى الحوسني أستاذ مساعد في كلية التربية بجامعة الإمارات إلى أن قرار نظام التعليم الموحد جاء ليترجم اهتمام القيادة الرشيدة بالتعليم كونه المحرك الرئيس للتنمية الشاملة في الدولة.

وقالت: لقد حقق النظامان التعليميان السابقان الكثير من الإنجازات والمكتسبات التي ساهمت بشكل كبير في إحداث قفزة نوعية في التعليم في مدارس الدولة، وآن لهذه الجهود أن تعمل ضمن إطار موحد يضمن إعداد جيل نفخر بمهاراته وخبراته وفق أعلى المعايير الدولية. ويشكل توحيد النظام التعليمي على مستوى الدولة خطوة استثنائية تهدف إلى استحداث نمط تعليمي يواكب النماذج التعليمية العالمية ويحقق طموح الدولة وخططها التنموية المستقبلية، وفي الوقت نفسه يعكس الهوية الإماراتية الأصيلة والذي سيتمثل في تعميم نموذج «المدرسة الإماراتية». وتمنت الدكتورة نجوى الحوسني في المرحلة المقبلة أن يستثمر صناع القرار التربوي في الموارد والكفاءات المتاحة والعمل بروح الفريق الواحد لتسهيل وتوضيح الإجراءات التشغيلية مع طاقم المعلمين والإداريين وأولياء الأمور.

علوم الكمبيوتر مستقبل المناهج الدراسية

شملت التغيرات التي حرصت عليها منظومة التعليم منهجاً دراسياً مقرراً ومتسلسلاً لعلوم الكمبيوتر والبرمجة، بصفتها لغة المستقبل، شاملاً المراحل كافة من الصف الأول حتى الثاني عشر، على أن يبدأ من الصف العاشر إلى الثاني عشر، ثم يشمل المراحل التعليمية كافة، بهدف محو أمية البرمجة في الأجيال الإماراتية الجديدة بشكل كامل، خلال السنوات الـ10 المقبلة.

رئيس لجنة شؤون التعليم في «الوطني»: إيجابيات القرار تتطلب صبراً

ثمار توحيد التعليم طالب مبدع بخبرات متراكمة

أكد أكاديميون وخبراء تربويون أن المرحلة المقبلة التي سيشهدها قطاع التعليم من خلال قرار توحيد النظام التعليمي على مستوى الدولة ستقطف الثمار عبر تنسيق الجهود المختلفة ورصد التجارب الناجحة من أجل تعميمها على مختلف الإمارات، وأن الطالب الإماراتي في أية بقعة من أرض الوطن سينال نفس مستوى التعليم الذي تشرف عليه وزارة التربية والتعليم، فيما شددت ناعمة عبدالله الشرهان عضو المجلس الوطني الاتحادي رئيس لجنة شؤون التعليم والثقافة والشباب والرياضة والإعلام، على أن النظام الجديد يحتاج إلى التحلي بالصبر والاهتمام ومن ثم التعديل على القرار إن وجدت بعض الثغرات، مؤكدة ثقتها بالكوادر التربوية القائمة على الدراسات التي أدت إلى القرار.

وقالت الشرهان إن التحديات التي قد يوجهها توحيد النظام التعليمي على مستوى الدولة، ليست بالكبيرة إذ أن القرار اعتمد على دراسات مستفيضة للميدان التربوي وفق قراءة مؤشرات رؤية بعيدة المدى (مستقبلية).

وأشارت إلى أن الميدان التربوي سيلمس نجاح توحيد النظام مع نهاية الدراسي الحالي 2017 / 2018، إذ أنه سيعطي قوة هائلة في التعليم نحو التميز والتي ستدفع بتحسين المخرجات، مشيرة إلى أن توحيد التعليم يخدم التوجهات المستقبلية للدولة لتحقيق مؤشرات الأجندة الوطنية وأهدافها.

وأوضحت أن أي نظام جديد لأي أمر يحتاج التحلي بالصبر والاهتمام ومن ثم التعديل عليه إن وجدت بعض الثغرات، مؤكدة ثقتها بالكوادر التربوية القائمة على الدراسات التي أدت إلى القرار، مشيرة إلى أن القرار يعد من أفضل الرسائل السامية بأن يكون الطلبة في دولة الإمارات متساوون، وهو الأمر الذي يتماشى مع رؤية سياسة وتوجهات قيادة الرشيدة للدولة.

وقال الدكتور جمال النعيمي، وكيل كلية التربية بجامعة الإمارات جاءت خطوة توحيد نظام التعليم على مستوى دولة الإمارات لتؤكد أن وجود نظام تعليمي اتحادي موحد هو السبيل لتحقيق الخطط الاستراتيجية المستقبلية للدولة، والارتقاء بالعمليات المدرسية لتواكب أحدث النظم العالمية الرائدة. وأوضح الدكتور نورالدين عطاطرة المدير المفوض لجامعة الفلاح أن توحيد نظام التعليم يعكس مدى الرؤية الثاقبة للقيادة الرشيدة، لاسيما أنه ينعكس إيجابياً على مستوى المخرجات التعليمية.

وقال الدكتور سمير البرغوثي نائب الرئيس للشؤون الأكاديمية في جامعة الفلاح: التعليم أمانة، وبناء الأجيال وفق أسس متينة مسؤولية عظيمة، والميدان التربوي أمام تحدٍ كبير لتحقيق قفزة حقيقية في المجال التعليمي. وأضاف الدكتور سامي سليمان القطاونة رئيس قسم العلوم التربوية بجامعة عجمان إن توحيد النظام التعليمي في الإمارات يتناغم مع الفكر الوحدوي الذي قامت عليه الدولة من خلال إيمان قيادتها الرشيدة بالعمل الجماعي الذي يضمن تجاوز التحديات وبناء الوطن.

وأضاف القطاونة: يعزز توحيد التعليم من التنمية المستدامة وبالتالي سيسهم في تحقيق قفزة نوعية في قطاع التعليم بالدولة، كما أن إقرار توحيد المنظومة التعليمية هي مرحلة جديدة في تاريخ الإمارات، ونقلة نوعية تؤكد عزم وإصرار القيادة الرشيدة للدولة، على النهوض بالتعليم، والارتقاء به مجتمعياً ومهنياً، إقليميا وعالمياً.

■ كفاءات وطنية تسابق الزمن لدخول مستقبل المعرفة | **أرشيفية**

■ ناعمة الشرهان

■ جمال النعيمي

■ سامي القطاونة

■ سمير البرغوثي

2071

يشكل التعليم أحد أهم المحاور الرئيسية للمئوية، والتي تشكل خطة وطنية تنموية وتطويرية شاملة تهدف لجعل دولة الإمارات أفضل دولة في العالم في الذكرى المئوية لإعلان قيام الاتحاد وذلك في العام 2071. ويركز هذا المحور الاستثمار في التعليم ويركز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة ويرسخ القيم الأخلاقية والاحترافية والمهنية في المؤسسات التعليمية ويخرّج عقولاً منفتحة على تجارب الدول المتقدمة، حيث تحدد المئوية على صعيد محور التعليم، أهم خصائص التعليم المستهدف الذي يجب توفيره لضمان تجهيز أجيال المستقبل وتأهيلها لخدمة مجتمعها، ويشمل ذلك تحقيق مستهدفات عدة، من أبرزها التركيز على العلوم والتكنولوجيا المتقدمة والفضاء والهندسة والابتكار والعلوم الطبية والصحية، والعمل على تدعيم وتثبيت القيم الأخلاقية والوطنية وتعزيز الإيجابية، وتعليم الطلاب مبادئ استشراف المستقبل والتركيز على تحويل المدارس إلى بيئة حاضنة للطلبة في مجال ريادة الأعمال والابتكار، وتحويل المؤسسات التعليمية في الدولة إلى مراكز بحثية عالمية، وتعزيز منظومة التعلّم المستمر.

2021

باعتبار أن العلم أساس تقدم الأمم، وأهم استثمار في جيل المستقبل، ركزت الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 على تطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، وتستهدف الأجندة الوطنية أن تكون جميع المدارس والجامعات مجهزة وجميع الطلاب مزودين بالأجهزة والأنظمة الذكية وأن تكون المناهج والمشاريع والأبحاث عبر هذه الأنظمة الذكية. إضافة إلى مضاعفة الاستثمار خلال السنوات المقبلة لتعزيز الالتحاق برياض الأطفال كونها تشكل أهمية كبرى في تشكيل شخصية الطالب ومستقبله.

التعليم ركن رئيس في التنمية والأجندة الوطنية ومئوية الإمارات

■ طلبتنا شغوفون بالبحث عن مناهل المعرفة | أرشيفية

تتسق توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بتوحيد الأنظمة التعليمية على مستوى الدولة لتلبية متطلبات التنمية الشاملة وتحقيق الأهداف الوطنية العليا، مع اعتماد مجلس الوزراء عقد تجمع وطني سنوي تحت مسمى «الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات»، والتي تهدف إلى توحيد العمل الحكومي كمنظومة واحدة على المستوى الاتحادي والمحلي، ومناقشة المواضيع التنموية سنوياً على جميع المستويات الحكومية بحضور متخذي القرار، وإشراك جميع القطاعات الوطنية في وضع التصور التنموي للدولة وصولاً لمئوية الإمارات 2071.

ارتباط وثيق

ويعتبر التعليم حجر الأساس في تحقيق رؤى القيادة الرشيدة واستراتيجية الدولة ومؤشرات الأجندة الوطنية وأهدافها بما يخدم استشراف المستقبل والمساهمة في صناعته، حيث يأتي إعلان وزارة التربية والتعليم ومجلس أبوظبي للتعليم، عن توحيد النظام التعليمي على مستوى الدولة، ضمن خطط عملهما للارتقاء بالتعليم والنهوض، في إطار تلبية متطلبات الأجندة الوطنية وتحقيق رؤية الإمارات2021 بالتركيز على تطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، وتعميم نموذج «المدرسة الإماراتية» على مستوى الدولة، بما يعزز كفاءة النظام التعليمي في الدولة، وتربط خطوة توحيد التعليم بالاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات بشكل وثيق، حيث ستناقش الاجتماعات السنوية على مدار يومين في شهر سبتمبر الجاري مجموعة من المواضيع التنموية الوطنية تشمل الشباب والإسكان والتوطين والإعلام والتكنولوجيا والهوية والنظام التعليمي والصحي والقضائي والبيئي بالدولة، إضافة إلى تنسيق العمل الحكومي الاتحادي والمحلي لبناء خدمات المستقبل في الدولة، وتحضير دولة الإمارات لأجيال المستقبل.

نظام تعليمي رفيع المستوى

ويعتبر التعليم أحد أهم المحاور الـ 6 في الأجندة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في يناير 2014، وتتضمن هذه محاور 52 مؤشراً تعمل على تحقيقها وصولاً لرؤية الإمارات 2021 التي تهدف لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد. ولترجمة هذه الرؤية إلى واقع ملموس، تم تقسيم عناصر هذه الرؤية إلى ستة محاور وطنية تمثل القطاعات الرئيسية التي سيتم التركيز عليها خلال السنوات المقبلة في العمل الحكومي، من أبرزها محور «نظام تعليمي رفيع المستوى».

وتتطلع الأجندة الوطنية إلى وضع طلبة الإمارات ضمن أفضل طلبة العالم في اختبارات تقييم المعرفة والمهارات في القراءة والرياضيات والعلوم، إضافة إلى رفع نسبة التخرج من المرحلة الثانوية بما يتناسب مع المعدلات العالمية، علاوة على أن تكون جميع المدارس متميزة بقيادات ومعلمين مرخصين جميعهم وفقاً للمعايير الدولية وأن يتقن الطلبة فيها اللغة العربية بشكل متميز.

أثر عميق

قال محمد حسيني المهم، مرشد أكاديمي: يحسب للقيادة الحكيمة توحيد النظام التعليمي بالدولة وهذا من شأنه تضافر الجهود للارتقاء بالعملية التعليمية التي تصب في خدمة الطلاب، وتحقق رؤية الإمارات 2021 بالتركيز على تطوير نظام تعليمي رفيع المستوى، وأكد على الأثر العميق الذي سيشكله القرار مستقبلاً.

وأضاف أن توحيد نظام التعليم سينعكس كذلك على أولياء الأمور من خلال ما يعود بالنفع على أبنائهم، وفي خلق جيلٍ جديدٍ منتمٍ لوطنه.

مهارات

أكد تربويون أن توحيد منظومة التعليم سينعكس على تخريج متعلم متميز في تحصيله العلمي مسلح بالمهارات والقيم التي تؤهله ليكون مبدعاً موهوباً منتمياً لدولة الإمارات العربية محافظاً على الهوية الوطنية مؤمناً بروح الاتحاد، مزوداً بمهارات التفكير النقدي ومهارات العمل الجماعي والابتكار، وحل المشكلات باستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ما يساهم في بناء شخصية وطنية إماراتية متكاملة ومتسامحة ومواكبة للتطور العلمي والتقني.

ارتياح

أوضح أخصائيون في الميدان التربوي أن إعداد جيل بالمواصفات التي حددتها القيادة الرشيدة ووفق رؤية تربوية موحدة تتفق حولها كل مؤسسات التعليم ليشعر ولي الأمر بالارتياح والطمأنينة تجاه ما يتلقاه أبناؤه من معارف وقيم ومهارات كفيلة ببناء شخصيات مبدعة قادرة على البذل والعطاء لخدمة الوطن، وتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة التي تسعى للوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والرائدة في مجالات العلم والمعرفة.

خبير تربوي: خطوة رائدة لتعزيز الانتماء الوطني

يقول الدكتور مازن جرادات، من كلية التربية بجامعة عجمان: «هناك آثار إيجابية عديدة لقرار توحيد نظام التعليم على مستوى الدولة، كما أنه يعد خطوة رائدة في تعزيز الانتماء الوطني لأبناء الإمارات كافة، كما أنه يحقق مبدأ تحقيق المخرجات التعليمية، ما يسهم في التنمية الشاملة للمجتمع، ويعمل كذلك على مواكبة المرحلة الحالية القائمة على التطوير الشامل وصولاً إلى التميز، إضافة إلى البناء المجتمعي الحقيقي للإنسان في الدولة، ما يعد خير استثمار للثروة الحقيقية وهي الإنسان، إضافة إلى تحقيق المساواة بين الطلبة في التلقي وصولاً إلى الإبداع والابتكار، وتحقيق المساواة بين المدرسين في المجالات كافة، كما يبني منظومة القيم ويغرسها في نفوس أبنائنا الطلبة، حتى تكون قاعدة للنظام التعليمي الشامل الذي يبرز الكفاءات ويستثمرها خير استثمار».

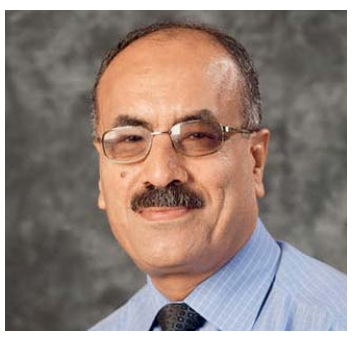

■ مازن جرادات

طلبة: توحيد نظام التعليم يحقق المساواة ويعزز التنافسية

أعرب عدد من الطلبة عن تفاؤلهم بتوحيد نظام التعليم على مستوى الدولة، والذي من شأنه تحقيق المساواة في جميع الصفوف التعليمية، الأمر الذي سيحد من التنافس بين كافة الطلاب بجمعهم في ملعب واحد، ما سيدفع بتحسن المستوى التعليمي والمخرج التعليمي بما يتناسب مع رؤى القيادة الرشيدة نحو جيل المستقبل.

ويرى الطالب خالد منصور أن «توحيد نظام التعليم سيعزز من التنافس بيننا البعض، إذ أصبح الرقم واحد يحمله شخصاً واحداً في كل مساق»، مشيراً أنه كان يتوقع توحيد التعليم، قائلاً: «البيت متوحد والتعليم أصبح موحد، ولا يظل إلا الرقم واحد على مستوى العالم بإذن الله».

وقال الطالب ناصر الزعابي إن توحيد نظام التعليم يحقق المساواة بين الطلبة، وهو أمر إيجابي حتى لا يظلم مساق تعليمي بعينه في صعوبة امتحان أو منهج أو غيره.

ورأى الطالب محمد عادل أن التوحيد نقطة تحول مهمة للنظام التعليمي، ستطفئ الحيرة في اختيار المدارس إذ أصبحت المدارس الحكومية والخاصة سواسية.

واتفقت معه في الرأي ريم عبد الرحمن، مشيرة إلى أن الحيرة التي كانت تصيبنا في اختيار المدرسة والمنهج التعليمي التي تدرسه، كان أمراً بالغ الصعوبة إضافة إلى أنه كان لا يضمن تساوي الفرص وتكافؤها.